الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2007/14
3 May 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السادسة والعشرون
بون، ٧-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٨(أ)`١` من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية
التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١/م أ-١٠
الآثار السلبية لتغير المناخ

عرض توليفي لنتائج حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء بشأن التكيف بموجب المقرر ١/م أ-١٠

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

تقدم هذه الوثيقة عرضاً توليفياً لنتائج حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء الذي عقد استجابة للفقرة ٨ من المقرر ١/م أ-١٠، وتوجز ما تم تحديده من احتياجات وشواغل في مجال التكيف، لا سيما ما يحظى باهتمام مشترك على صعيد المناطق. وتشمل هذه الوثيقة توصيات رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بشأن الخطوات الممكنة المقبلة، بما فيها توصيات بشأن كيفية معالجة الطائفة الواسعة من القضايا المحددة في حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء، مع مراعاة ما يجري حالياً أو ما قد يقع مستقبلاً من نظر في مسائل أخرى ذات صلة في إطار عملية الاتفاقية.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد النهائي الرسمي بسبب توقيت الاجتماع الأخير.

المحتويات

		الفقـــرات	*الصفحة*
أولاً -	مقدمة	١-٧	٣
	ألف - الولاية	١	٣
	باء - نطاق المذكرة	٢	٣
	جيم - معلومات أساسية	٣-٦	٣
	دال - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
ثانياً -	القضايا المتصلة بالتنفيذ	٨-٥٢	٥
	ألف - الموارد المالية	٨-١٣	٥
	باء - دمج شواغل التكيف في تخطيط التنمية المستدامة وفي ممارساتها	١٤-٢١	٥
	جيم - بناء القدرات والتثقيف والتدريب والتوعية العامة	٢٢-٣٧	٧
	دال - الإجراءات المتصلة بالتأمين	٣٨-٤١	٩
	هاء - التعاون والتآزر	٤٢-٥٢	١٠
ثالثاً -	القضايا التقنية والمنهجية	٥٣-٦٩	١٢
	ألف - البيانات والمراقبة والرصد المنتظمين	٥٤-٥٨	١٢
	باء - الأساليب والأدوات	٥٩-٦١	١٣
	جيم - تقييم قابلية التأثر والتكيف	٦٢-٦٩	١٤
رابعاً -	الخطوات المقبلة الممكن اتخاذها	٧٠-٧٢	١٥

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة في مقرره ١/م أ-١٠ تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية واجتماع خبراء واحد للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تيسير تبادل المعلومات وإجراء عمليات تقييم متكامل وبالتالي المساعدة على معرفة الاحتياجات والشواغل المحددة في مجال التكيف. وطلب المؤتمر إلى الأمانة كذلك أن تعد تقارير عن نتائج حلقات العمل والاجتماعات هذه لتمكين الهيئة الفرعية للتنفيذ من النظر في طبيعة الإجراءات الأخرى التي قد يطلب مؤتمر الأطراف اتخاذها في دورته الثالثة عشرة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

باء – نطاق المذكرة

٢- تقدم هذه الوثيقة عرضاً توليفياً لنتائج حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء وتوجز ما تم تحديده من احتياجات وشواغل في مجال التكيف، لا سيما ما يحظى باهتمام مشترك على صعيد المناطق. ولا تتضمن الوثيقة جميع المعلومات والمقترحات التي عرضت في هذه الأحداث؛ ذلك أن معلومات أكثر شمولية وتفصيلاً موجودة في تقرير كل حلقة عمل إقليمية وتقرير اجتماع الخبراء[(١)].

جيم – معلومات أساسية

٣- نظمت حلقات العمل الإقليمية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في ليما، بيرو، بالنسبة إلى منطقة أمريكا اللاتينية؛ وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في أكرا، غانا، بالنسبة إلى منطقة أفريقيا؛ وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في بيجين، الصين، بالنسبة إلى منطقة آسيا. وعقد اجتماع الخبراء للدول الجزرية الصغيرة النامية في جزأين، في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في كينغستون، جامايكا، وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في راروتونغا، جزر كوك. وتسنى تنظيم هذه الأحداث بفضل حكومات بيرو وغانا وجامايكا وجزر كوك والصين بتنظيمها لهذه الأحداث، وبفضل حكومات كندا واليابان ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد بتبرعاتها المالية من أجل التنظيم.

٤- ودُعي جميع البلدان الأطراف النامية من مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، كل إلى حلقة العمل التي تعنيه أو اجتماع الخبراء الذي يخصه. وبالإضافة إلى ذلك، دعيت الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بالاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) التي ساندت بشكل إيجابي الأنشطة المتعلقة بالهشاشة والتكيف في كل منطقة من المناطق المختلفة، إضافة إلى المنظمات العاملة في مجال أنشطة الهشاشة والتكيف في كل منطقة من هذه المناطق. وكانت المشاركة على مستوى كبير وتمثيلي. فمن مجموع ٢٦٣[(٢)] مشاركاً، أتى ١٣٨

---

(١) الوثائق FCCC/SBI/2006/19، وFCCC/SBI/2007/2، وFCCC/SBI/2007/11، وFCCC/SBI/2007/13.

(٢) رغم أن الأمانة لم تمول إلا مشاركاً واحداً من كل طرف أهل، تمثل بعض البلدان، بما فيها كل مضيفي الاجتماعات، بأزيد من مشارك واحد.

مشـــاركاً مـــن البلدان الأطراف النامية، و٣٨ من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني و٨٧ من المنظمات ذات الصلة. وإجمالاً، مثل المشاركون في حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء ٩٦ بلداً طرفاً نامياً، و١٣ طرفاً مدرجاً في المرفق الثاني و٣٨ منظمة دولية، وحكومية دولية، وغير حكومية. وإجمالاً، كان ٧٠ في المائة من جميع البلدان الأطراف النامية ممثلة في هذه الأحداث، مما ساعد في التوصل إلى نتائج تجسد بدقة احتياجاتهم وشواغلهم.

٥- ويشـــمل هذا العرض التوليفي توصيات الرئيس بشأن الخطوات الممكنة المقبلة، بما فيها توصيات بشأن كيفـــية معالجة الطائفة الواسعة من القضايا المحددة في حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء، مع مراعاة ما يجري حالياً أو ما قد يقع مستقبلاً من نظر في مسائل أخرى ذات صلة في إطار عملية الاتفاقية. ومن الأمثلة على ذلـــك القضـــايا المتصلة بالتنفيذ، وهي من اختصاص الهيئة الفرعية للتنفيذ، والقضايا التقنية والمنهجية، وهي من اختصاص الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية. ويمكن إحالة هذه القضايا الأخيرة للنظر فيها في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه (برنامج عمل نيروبي).

٦- أمـــا العناصر المتعلقة بالموارد المالية وبوصولها إلى هذه الموارد فيمكن تناولها في سياق المناقشات الجارية بشـــأن الجوانـــب ذات الصلة من الآلية المالية للاتفاقية[٣]، في سياق تقييم حالة تنفيذ الفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاقية والمقرر ٥/م أ-٧ والمقرر ١/م أ-١٠[٤]، وفي سياق أي مناقشات بشأن التعاون الدولي المقبل بشأن تعير المناخ[٥]، حسب الاقتضاء. أما القضايا المتعلقة ببناء القدرات والتثقيف والتدريب والتوعية العامة فيمكن مواصلة مناقشـــتها أيضاً في إطار البنود ذات الصلة من جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ. وأما العناصر الخاصة المتعلقة بالتعاون الإقليمي والدولي (لا سيما التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب) فهي قضايا شاملة لعدة قطاعات، وقد تكون جديرة بتناولها بصورة شاملة أولاً، من أجل النظر بصورة مركزة فيما يتعين اتخاذه من إجراءات أخرى ملائمة.

دال - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- تُدعـــى الهيئة الفرعية للتنفيذ إلى النظر في هذه الورقة، إلى جانب تقارير الأحداث المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه، بغية التوصية بمشروع مقرر بشأن الإجراءات المقبلة لكي يعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة.

---

(٣) على سبيل المثال، في إطار بنود جدول أعمال الهيئة الفرعية للتنفيذ المتعلقة بتشغيل الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، والصندوق الخاص لتغير المناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً وصندوق التكيف؛ واستعراض الآلية المالية.

(٤) تقرر القيام بهذا الاستعراض في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف (المقرر ١/م أ-١٠، الفقرة ٢٢).

(٥) لا سيما الجوانب المتعلقة بالحاجة إلى موارد مالية إضافية ومستدامة وقابلة للتنبؤ من أجل التكيف، بما في ذلك موارد لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانياً – القضايا المتصلة بالتنفيذ

ألف – الموارد المالية

٨- سلط المشاركون في جميع حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء الضوء على المشاكل القائمة من أجل الوصول إلى التمويل الحالي للتكيف. فقد ذكروا أن الإجراءات الحالية المتبعة في الوصول إلى الموارد المالية الحالية من أجل التكيف تظل إجراءات معقدة وطويلة. وثمة حاجة إلى المعلومات وبناء القدرات من أجل تحسين وتبسيط عملية الوصول إلى التمويل وتيسير إعداد المشاريع، بما في ذلك المشاريع العاجلة والفورية المحددة في برامج العمل الوطنية للتكيف.

٩- واسترعى المشاركون الانتباه إلى الفجوة الفاصلة بين الموجود من الدعم المالي للتكيف والمطلوب من أموال لتيسير التكيف في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددوا على وجود حاجة إلى موارد مالية إضافية كافية وقابلة للتنبؤ مستدامة، من أجل تنويع مصادر هذه الموارد، وزيادة عناصر التكيف في حافظات المساعدة الإنمائية الرسمية ودمج التكيف في المساعدة الإنمائية.

١٠- ومن الأفكار التي نوقشت في حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء إمكانية تقديم منح للتمكين من البدء فوراً في مشاريع من خلال إتاحة المرونة اللازمة لتفادي التأخر بين مرحلتي وضع المشاريع وتنفيذها، وتيسير التعلم عبر التنفيذ (بناء القدرات التشغيلية) بالنسبة إلى التكيف المجتمعي.

١١- وأشار بعض المشاركين إلى إعطاء الأولوية إلى تمويل تدابير تكيف "لا ندامة عليها" تقدم مزايا متعددة للتنمية المستدامة في البلد.

١٢- ونوقشت أيضاً صعوبة تحديد مشاريع التكيف الإقليمية الملائمة من أجل تمويلها، إذا أشار المشاركون إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تحديد هذه المشاريع وتحسين عملية تنفيذها.

١٣- وفي اجتماع الخبراء للدول الجزرية الصغيرة النامية، دعا بعض المشاركين إلى إنشاء شباك للتمويل في إطار صندوق التكيف، وتوسيع مصادر التمويل عبر حصص العائدات في إطار التنفيذ المشترك والاتجار بالانبعاثات. وفي حلقة العمل الأفريقية اقترح المشاركون زيادة تمويل التكيف في الميزانيات الوطنية وفي الصناديق المتعددة الأطراف، ربما عبر إنشاء صندوق للتكيف لأفريقيا وشباك تمويل الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار صندوق التكيف.

باء – دمج شواغل التكيف في تخطيط التنمية المستدامة وفي ممارساتها

١٤- أشار المشاركون في جميع حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء إلى أهمية النهج التنسيقية والشاملة إزاء دعم التكيف في سياق التنمية المستدامة، وإلى ضرورة النظر إلى التكيف بوصفه قضية إنمائية. وحثوا على توسيع مشاركة أصحاب المصلحة عبر وضع نهج قائمة على المشاركة والتعلم من الممارسات الحالية. وذكر المشاركون أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بوصفها خلفية مهمة للسياسة الإنمائية وتنفيذها، وأكدوا أهمية

دمـــج سياسات التكيف في الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي، ووجود المياه والتخفيف من وطأة الفقر في سياق هذه الأهداف.

١٥- وينـــبغي دمـــج الاعتـــبارات المتعلقة بتغير المناخ في جميع الجوانب المتصلة بوضع السياسات وفي جميع القطاعـــات ذات الأولوية، ويتعين إشراك وزارتي التخطيط والبيئة في جهود التكيف. ولكي يكون ذلك فعالاً، سيكون من المفيد تحسين عملية حصر التكاليف والمزايا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين العمل من أجل تحسين التعاون بين مقدمي المعلومات المتعلقة بالمناخ والقطاعات المستخدمة لهذه المعلومات.

١٦- وفي البلدان الهشة للغاية، والتي لديها قصور في القدرة (من حيث كل من القدرة البشرية والموارد المالية)، سيكون من الفعال للغاية وضع نهج تتناول الصعوبات والعوامل البيئية المتعددة. ومن شأن الجهود الرامية إلى الحد مـــن الفقر، ومكافحة تردي الأراضي والحد من فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إضافة إلى تحسين القدرة على التكيف أن تنجح أكثر من الجهود غير المنسقة. وفي السياق نفسه، لاحظ مشاركون من أقل البلدان نمواً جدوى عملية برامج العمل الوطنية للتكيف في دمج تغير المناخ في السياسة الوطنية.

١٧- وتشكل استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (استراتيجية موريشيوس)[٦]، التي تشاطر عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أولويات عديدة، سياقاً فعالاً لمراعاة الشواغل البيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا بعض المشاركين إلى النظر في إنشاء برنامج عمل خاص بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية يتضمن استراتيجية موريشيوس، ويتصدى لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو حالياً ومستقبلاً من أجل تيسير التنسيق المؤسسي وضمان الاستدامة ورصد النجاح.

١٨- ومـــن بـــاب الـــتكملة المهمة لهذه المراعاة، أكد المشاركون وجود حاجة إلى التنويع الاقتصادي، على الصعيدين المحلي والوطني، بالنسبة إلى المجتمعات والبلدان التي تعتمد على مجموعة ضيقة من الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بالمناخ.

١٩- ومن منظور المنظمات الإقليمية والدولية، ينبغي مراعاة تغير المناخ في عمل مختلف المنظمات والشبكات الإقليمـــية، وبخاصة عن طريق إقامة شراكات بين القطاعات المعنية بغية تبادل الخبرات والدروس التي تستخلصها المجـــتمعات الـــتي تواجه مشاكل متماثلة. وأكد العديد من المشاركين أيضاً ضرورة مراعاة التكيف في المساعدة الإنمائية من أجل جعل الاستثمارات "غير متأثرة بالمناخ".

٢٠- ولاحـــظ العديـــد من المشاركين جدوى عملية برامج العمل الوطنية للتكيف في تيسير تخطيط التكيّف وتنفيذه، ودمج تغير المناخ في السياسة الوطنية. وتتيح عملية برامج العمل الوطنية للتكيف عملية قوية على مقاس الـــبلدان ولا تستلزم بيانات ومعلومات إضافية يصعب الحصول عليها في العديد من البلدان الهشة. ثم إن عملية بـــرامج العمل الوطنية للتكيف القائمة على المشاركة تتيح مساهمة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية ويمكن أن تفضي إلى تنفيذ أنشطة تكيف محددة في المجتمعات المحلية. وتعمل برامج العمل الوطنية للتكيف على ضمان صلة

---

(٦) <www.un.org/esa/sustdev/documents/docs_sids.htm>.

السياسات بالموضوع وإدراج مسألة التكيّف في صلب التخطيط الوطني، نظراً لأن المنهجية تستلزم إدماج الأولويات القائمة، بما فيها تلك المبينة في البلاغات الخاصة باتفاقيات أخرى فضلاً عن ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من استراتيجيات التنمية المستدامة.

٢١- ورغم أن أي بلد قد يختار تطبيق منهجية برامج العمل الوطنية للتكيف في سياق إعداد بلاغاته الوطنية، دعا المشاركون في معظم حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء إلى تمديد العمل رسمياً بمنهجية برامج العمل الوطنية للتكيف، أو بعملية مشابهة، تستعملها البلدان النامية جميعاً لوضع خطط التكيف الوطنية مع إجراءات مرتبة حسب الأولوية، لا أن يقتصر استعمالها على أقل البلدان نمواً فقط.

جيم - بناء القدرات والتثقيف والتدريب والتوعية العامة

١- بناء القدرات

٢٢- أكد المشاركون الحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات المحلية والوطنية. وتعد القدرة المؤسسية حيوية من أجل تعزيز الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية والمحلية. وثمة حاجة إلى تعزيز المؤسسات البيئية والقطاعية لكي تتمكن من التصدي للتعقيدات المتصلة بمعالجة إجراءات التكيُّف وتنسيقها وتنفيذها. ومن باب الخطوة الأولى، ينبغي تحليل الاحتياجات المؤسسية من أجل بناء القدرات الوطنية في المجالات التخصصية، مثل إعداد النماذج والتعميم.

٢٣- ينبغي تحسين الدعم من أجل بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء مراكز امتياز إقليمية وتعزيز المراكز الإقليمية الحالية وشبكات الأرصاد الجوية الهيدروليكية، إضافة إلى تدريب أصحاب المصلحة على المساعدة في تطوير أدوات تخصصية لتخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها. وينبغي تكملة ذلك بدعم إدماج تغير المناخ في الخطط الإنمائية الوطنية وإنشاء لجان مشتركة بين القطاعات تُشرك في وضع هذه الخطط. وجرى التسليم بأن بناء القدرات بشكل منسق دولياً عبر الاتفاقية وإنشاء الوكالات الإقليمية الملائمة عامل مهم للغاية من أجل النهوض بجهود التكيف مع تغير المناخ في المناطق.

٢٤- وأشار المشاركون إلى أن أحد التحديات في بناء القدرات كون أنشطة الدعم الخارجي قصيرة الأمد وتستند إلى المشاريع، وكثيراً ما تستخدم نهج المهمة الواحدة بدلاً من النهج البرنامجي الشامل والطويل الأمد. وكثيراً ما تكون أفرقة العمل التي تُنشأ في إطار المشاريع، والتي تمتلك إمكانيات هامة لتقديم الدعم التقني والعلمي، عاجزة عن تحقيق تلك الإمكانيات في مجال تعميم المعلومات وأفضل الممارسات. وكثيراً ما يكون من الصعب أيضاً الاحتفاظ بالخبراء داخل المنطقة عندما يبلغون مستوى عالياً من الخبرة.

٢٥- وينبغي بناء القدرة في مجال عملية تقييم الهشاشة والتكيف. وثمة حاجة إلى بناء القدرات والتدريب في مجال تطوير واستخدام النماذج من أجل مساعدة المستخدمين على فهم المنطق المستخدم في النماذج والافتراضات الأساسية ومواطن القصور ومصادر عدم اليقين. وسلط المشاركون الضوء على مبادرة إتاحة المناخات الإقليمية لدراسة التأثيرات التي اعتبروها مفيدة في هذا الصدد.

٢٦- وفي السياق نفسه، ثمة صعوبات في ربط عمليات تقييم التكيُّف وتخطيطه مع تنفيذ إجراءات التكيُّف الملموسة، ويعود السبب في ذلك إلى الافتقار إلى الموارد والقدرات المؤسسية وعدم إدماج شواغل تغير المناخ في السياسات الوطنية.

٢٧- ولاحظ المشاركون ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي بشأن وضع النماذج، والتقييم الاقتصادي وتقييم التكيف، وتقدير تكاليف التكيف. وأثاروا أيضاً مشكلة كون معظم المواد المتاحة للخبراء بشأن التخطيط لأنشطة التكيف وتنفيذها متاحة باللغة الإنكليزية أساساً. ويلزم تحسين وجود الوثائق التقنية باللغات المحلية لكي يتمكن الخبراء في المنطقة من المشاركة الكاملة في عملية التكيف.

٢- التثقيف والتدريب

٢٨- شدد المشاركون على أهمية التثقيف والتدريب في حفز نجاح عمليات تقييم قابلية التأثر والتكيُّف؛ وينبغي أن يستهدف ذلك صانعي القرارات على مستوى السياسة العامة والجهات الأخرى ذات المصلحة المتأثرة بتغير المناخ. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز التبليغ عن حالات النجاح والإخفاق.

٢٩- ويلزم تخصيص دعم إضافي للتدريب وتحسين القدرة على التقييم المتكامل للقابلية للتأثر، بما في ذلك عمليات التقييم المتكامل للمخاطر والتمويل للفرق الإقليمية الخاصة لتقديم دعم مستدام للبلدان في ما تجريه من عمليات تقييم. وثمة حاجة إلى التدريب من أجل تطبيق النماذج بفعالية واستخدامها في عمليات التقييم على المستوى الوطني أو الإقليمي.

٣٠- وينبغي لمؤسسات التثقيف والتدريب والبحث أن تحاول تحسين تعاونها بشأن المسائل المتصلة بالتكيف. فتلك فجوة ينبغي سدها من أجل تمكين التبادل الرسمي للتجارب والدروس فيما بين مختلف المؤسسات في كل المناطق. وللجامعات ومراكز دور خاص في تثقيف أصحاب المصلحة في القطاعات الرئيسية وفي بناء قدراتها، وينبغي دمج قضايا تغير المناخ والتكيف في المناهج الدراسية.

٣١- وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى تعزيز عنصر التدريب في التعاون الدولي، بما في ذلك عبر القيام بطريقة هيكلية بنشر نتائج التدريب والمشاركة في الأنشطة الدولية والوطنية لتغير المناخ بهدف الاحتفاظ بالخبراء العاملين في المنطقة، وتعزيز تبادل المعلومات بين الخبراء من القطاعات الحساسة الرئيسية.

٣٢- وثمة حاجة إلى بذل جهود من أجل تقييم المعرفة بشأن تدابير التكيف، بما فيها معرفة الشعوب الأصلية وتنظيم هذه المعرفة ونشرها.

٣٣- وأشار المشاركون إلى ضرورة إتاحة النماذج والأدوات والمنهجيات الملائمة لتقييم قابلية التأثر والتكيف، وتيسير التدريب بشأن استخدامها، وتقديم الدعم التقني والمتابعة عبر مراكز الامتياز الإقليمية وتعزيز الاتساق مع الأعمال المتعلقة ببرنامج عمل نيروبي.

٣٤- وفي اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية، أوصى المشاركون بأن يقوم فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية بإجراء حلقات عمل تدريبية عملية خصيصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى حلقاته التدريبية التي عقدت لمنطقة أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٣- التوعية العامة

٣٥- ولاحظ المشاركون أن التوعية بشأن مخاطر تغير المناخ والحاجة إلى التكيف مسائل ينبغي إثارتها في أوساط القطاعات الرئيسية ووسائط الإعلام، بما في ذلك عبر استخدام الأحداث الحالية، مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية والصحية، بصفتها أساساً لتعزيز تدابير للتكيف بمزايا متبادلة. ذلك أن تحسين التوعية العامة ووضع استراتيجيات شاملة في مجال الاتصالات يجعل من علم تغير المناخ في متناول المواطن العادي ومن شأنه أن يحد من قابلية تأثره. وإلى جانب التوعية على الصعيد المحلي، من المهم أيضاً إشراك واضعي السياسات رفيعي المستوى حرصاً على دمج مخاطر تغير المناخ في السياسات الإنمائية الوطنية.

٣٦- ويطالب واضعو السياسات ومخططو التنمية بوسائل فعالة من أجل تطوير القدرة على التكيف ونشرها وبنائها، من خلال الاعتماد على أطر التخطيط الحالية على سبيل المثال. وينبغي أن تُنشر على نطاق واسع الدروس المستفادة ونتائج حلقات العمل الإقليمية المنظمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ.

٣٧- ووجد المشاركون أن ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية للاتصال بشأن مخاطر تغير المناخ والاحتياجات من التكيف، تستهدف جهات فاعلة تتراوح ما بين الجهات الموجودة على مستوى القواعد الشعبية وواضعي السياسات الوطنية والإقليمية، من خلال استخدام اللغة الملائمة. وقد تشمل استراتيجية الاتصال هذه إعداد حملة توعية عالمية بشأن تغير المناخ، منها رسائل مصورة بالفيديو بلغات مختلفة.

دال - الإجراءات المتصلة بالتأمين

٣٨- حسب الاتفاقية، تشكل الإجراءات المتصلة بالتأمين إحدى الوسائل الرئيسية الثلاث للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ، إلى جانب التمويل ونقل التكنولوجيا. وفي أثناء حلقات العمل الإقليمية، ظهرت مسألة التأمين بمظهر الأولوية القصوى بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٩- وجرى التشديد على أن العديد من الإجراءات المتصلة بالتأمين يشكل استراتيجيات "لا ندامة عليها" لأنها تحسن من المرونة المالية إزاء الصدمات الخارجية. وتشكل هذه الإجراءات فرصة فريدة لتبديد الخطر ونقله، وتتيح أيضاً حوافز للحد من المخاطر والوقاية منها، مما سيعزز أيضاً المرونة إزاء الصدمات الخارجية مع إشراك القطاع الخاص في إجراءات التصدي لتغير المناخ. ومن مزايا تعزيز الإجراءات المتصلة بالتأمين أنها ستساعد في النهوض بالجهود المتعلقة بتقدير المخاطر والخسائر المحتملة بسبب تغير المناخ.

٤٠- واقترح المشاركون أن تقدم عملية الاتفاقية الدعم للنظر في مبادرات التأمين الفعالة من حيث التكلفة، بما فيها البعض الذي قد يوضع حسب الظروف الفريدة للمجتمعات وفئات البلدان الهشة مثل الدول الجزرية الصغيرة

النامـــية. وقد تشمل هذه المبادرات وضع آليات ابتكارية لنقل المخاطر مثل آليات تجميع المخاطر في عدة دول، ومـــرافق إعـــادة الـــتأمين الإقليمـــية؛ وصناديق الكوارث المرتبطة بالأسواق المالية الدولية؛ وصناديق الكوارث الوطنـــية/الإقليمـــية التي يدعمها المجتمع الدولي مالياً؛ والتأمين الصغير؛ والشراكات بين القطاع الخاص والعام؛ واستحداث أرصدة الكربون مقابل دعم التأمين؛ ووسائل الحماية من التقلبات الجوية التي تقدم مدفوعات من أجل التصدي للتقلبات المناخية بدلاً من التصدي للخسائر المثبتة. وقد يشكل برنامج عمل نيروبي فرصة ثمينة لمواصلة الجهود المنهجية المتصلة بتطبيق التأمين في سياق التكيف مع تغير المناخ.

٤١- ومـــن المفـــيد فـــتح حوار جيد التنسيق بين القطاع الخاص وممثلين من الأطراف من أجل الوقوف على الإجـــراءات الـــتي يمكن التعاون في اتخاذها لتوسيع نطاق التغطية بالتأمين للفئات السكانية المتأثرة بتغير المناخ. ولاحـــظ المشاركون أن مثل هذا الحوار ضروري للاستفادة من فرص إشراك القطاع الخاص وتحديد الإجراءات للتغلب على مواطن القصور في استخدام التأمين أداةً للتكيف في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجـــزرية الصـــغيرة النامـــية. ولا بد من إشراك القطاع المصرفي في العمل المتصل بالتأمين من تغير المناخ وتعميم التكـــيف، على أساس أن العديد من القروض يمكن أن تكون معرضة للخطر بسبب عدم مراعاة الوقاية من تغير المناخ في المشاريع. ولوحظ أنه في العديد من البلدان الأشد تأثراً، يشكل التأمين الصغير استجابة فعالة على صعيد المجتمع المحلي.

هاء - التعاون والتآزر

١- التعاون بين بلدان الجنوب

٤٢- وناقش المشاركون وأكدوا ضرورة تحسين التعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي. ويعد تحســـين التنسيق بين مختلف الجهود أمراً حاسماً لتعزيز الفعالية والأداء على الصعيد الوطني. ومن المهم أيضاً تعزيز الروابط المشتركة بين مختلف المؤسسات والأنشطة والعمليات، بما في ذلك في إطار مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وإذا كان تباين الظروف في بلدان المنطقة نفسها قد يشكل تحدياً للتعاون، فإن ثمة ما يكفي من التداخل في قابلية التأثر من مختلف المخاطر والقطاعات لتبرير جهود إضافية لتحسين التآزر الإقليمي. ولوحظ أن هذه الجهود قد تتضمن إجراءات إقليمية مشتركة بشأن تقييم الآثار وقابلية التأثر وتخطيط خيارات التكيّف وتنفيذها. ومن شأن ذلك أن يعزز المبادرات العابرة للحدود، مع تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتفادي ازدواجية الجهود.

٤٣- وثمة آليات حالية عديدة للتعاون الإقليمي، تتراوح ما بين ندوات الوزراء واجتماعات اللجان الاقتصادية، إضـــافة إلى مـــبادرات الـــتعاون الثـــنائي ومبادرات تبادل المعلومات والبيانات. وشدد المشاركون على أهمية الاستكشـــاف الـــتام للشراكات والشبكات القطاعية على جميع المستويات إذ من شأنها أن تشكل حافزاً مهماً للـــتعاون الإقلـــيمي والأقالـــيمي. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى تحسين تنسيق الأنشطة بين مختلف المنظمات والشبكات والمبادرات.

٤٤- وثمة حاجة إلى التعاون بين مؤسسات الجنوب، بما في ذلك عبر تبادل التجارب والدروس التي تستخلصها المجتمعات التي تواجه مشاكل مشابهة، وإجراء عمليات مشتركة لوضع المشاريع، والبحث والتطوير بشأن التقليل من السيناريوهات المناخية إضافة إلى حلقات العمل والأنشطة التدريبية.

٤٥- واقترح بعض المشاركين أن نقطة الانطلاق للتعاون الفعّال فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن تتمثل في صياغة مشاريع تكيف إقليمية من شأنها أن تساعد في تحديد المشاكل والحلول المشتركة. ولُوحظ أيضاً أن تعزيز التعاون فيما بين الباحثين والمؤسسات هو أمر من شأنه أن يرسي أساساً جيداً للتعاون المتواصل فيما بين بلدان الجنوب. واعتُبر أن قصور القدرات والموارد، وليس الافتقار إلى الإرادة السياسية، هو العائق الرئيسي أمام هذا التعاون. وهذا يشمل بعض المشاكل الأساسية مثل ضعف الهياكل الأساسية للاتصالات والنقل.

٢- التعاون بين الشمال والجنوب

٤٦- ناقش المشاركون في حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء الفرص الحالية والمحتملة للتعاون بين الشمال والجنوب، بما في ذلك على الصعيد الثنائي. وإذا كان تحسين التنسيق لمختلف الجهود من أجل تعزيز الفعالية والتنفيذ على الصعيد الوطني أمراً هاماً، فإن على شركاء الدعم الإنمائي أن يستغلوا تماماً مواطن الامتياز الحالية وتحسين التنسيق فيما بينهم ليشكلوا منتدى للتعاون على أساس مستدام وطويل الأجل.

٤٧- وتتنوع الجهود التعاونية بين الشمال والجنوب الجارية حالياً تنوعاً واسع النطاق وتشمل الدعم لتقييم قابلية التأثر والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ، والتثقيف العام والاتصال، والبيانات والملاحظات، ودعم القرارات، وتخطيط التكيف وتنفيذه، ودمج تغير المناخ في التنمية.

٤٨- وفي سياق الدعم الخارجي والتعاون بين الشمال والجنوب، أشار المشاركون إلى وجود حاجة ماسة لضمان الاستمرارية (بنهج قائم على البرامج بدلاً من نهج قائم على المشاريع) والتقيد بالتوجه الاستراتيجي لتقديم الدعم على النحو المحدد في الاتفاقية ومؤتمر الأطراف وغير ذلك من الاتفاقات والمنظمات المعنية المتعددة من أجل تدابير تكيف فعالة.

٤٩- واقترح المشاركون الاستخدام الأمثل للموارد المتصلة بالتعاون بين الشمال والجنوب، وتعزيز التآزر مع مصادر التمويل من خارج العملية، وإدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في عمل الكيانات المالية الإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز المشاركون ضرورة إشراك القطاع الخاص إشراكاً كاملاً في بلدان الشمال والجنوب في تخطيط أنشطة التكيف وتنفيذها على أساس قطاعي. ولاحظ المشاركون كذلك أن من شأن التعاون بين الشمال والجنوب أن يكون عاملاً رئيسياً في تيسير التعاون بين بلدان الجنوب كما هو الشأن بالنسبة للشبكة الإيبيرية - الأمريكية للمكاتب المعنية بتغير المناخ.

٣- التآزر مع الأولويات الوطنية الأخرى

٥٠- وفي حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء، سُلط الضوء على التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. فبالإضافة إلى أوجه التآزر في تنفيذ المشاريع، دعا المشاركون إلى تقاسم جمع البيانات وشبكات

المعلومات حيث يُمكن استخدام نظام مشترك لجمع المعلومات ونشرها في إطار اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي) على المستوى الوطني بهدف استخدام الموارد الشحيحة بكفاءة.

٥١- وإذا كان لعمليات التخطيط لتدابير التكيّف وتنفيذها أهميتها، فإن هناك عوامل اجتماعية - اقتصادية أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار من أجل ضمان الفعالية الإجمالية، ومن هذه العوامل الاستغلال المفرط للموارد الساحلية، والنمو السكاني، والتلوث. ورأى بعض المشاركين أنه بالنظر إلى أوجه التماثل في الحلول، فإن العمل المشترك والتنفيذ المشترك للمشاريع في إطار اتفاقيات ريو أمر قد يجلب المزيد من التمويل.

٥٢- وأقر المشاركون أيضاً بأهمية دمج إدارة المخاطر والتقليل من المخاطر ضمن التخطيط للتكيف على جميع المستويات، ودمج قضايا تغير المناخ وإدارة الكوارث ضمن أنشطة إدارة المخاطر. ويمكن ذلك من خلال استخدام أطر تخطيط هيكلية، وتعزيز الروابط القائمة بين المؤسسات على الصعيدين الوطني والمجتمعي من أجل رفع مستوى التأهب للكوارث المرتبطة بالمناخ والاعتماد على الآليات القائمة، بما فيها نظم الإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إدماج منظور طويل الأجل لبلورة تقييم المخاطر والتمكين من دراسة تواتر الأحوال الجوية البالغة الشدة وسيناريوهات أسوأ الحالات. وأشير أيضاً إلى أن جهود الحد من مخاطر الكوارث تتيح فرصاً لتنفيذ استراتيجيات تصاعدية للتكيف مع تقلب المناخ الحالي والأحوال الجوية البالغة الشدة. ولاحظ المشاركون أيضا ضرورة تنسيق الإجراءات الرامية إلى تنفيذ إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥-٢٠١٥[٧] مع الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ على الصعيد الوطني.

ثالثاً - القضايا التقنية والمنهجية

٥٣- طيلة مداولات حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء، أثير عدد من القضايا المنهجية والتقنية. ولعله من الأفضل تناول بعض هذه القضايا في سياق برنامج عمل نيروبي وقد أدرجت في هذا الفصل بهدف إحالة هذه الشواغل إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية من أجل النظر فيها.

ألف - البيانات والمراقبة والرصد المنتظمين

٥٤- تُعد الشبكات العملية المناسبة لرصد المناخ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني أساسية لدعم تطوير سياسات سليمة في مجال التكيّف. فنظم رصد المناخ التي تعمل بصورة صحيحة هي نظم هامة بالنسبة للتكيّف بقدر ما هي هامة لحسن فهم النظام المناخي. وتحسين نطاق ونوعية عمليات الرصد قد يساهم في تلبية طائفة من الاحتياجات، بما فيها الحاجة إلى المعلومات المناخية. ولهذا الغرض، أقر المشاركون بجدوى برنامج حلقات العمل الإقليمية التي يعقدها النظام العالمي لمراقبة المناخ في وضع خطط العمل الإقليمية، وسلطوا الضوء على ضرورة مواصلة دعم هذه الخطط. وثمة حاجة إلى الاستفادة من المعلومات المناخية المتاحة حتى تتضح المواطن التي تكون فيها الحاجة إلى الرصد المنتظم أشد.

---

(٧) <http://www.unisdr.org/eng/hfa/docs/Hyogo-framework-for-action-english.pdf>.

٥٥- وغالباً ما تشوب البيانات ثغرات زمنية ومكانية معاً، وبالتالي ينبغي إنقاذ البيانات التاريخية الحالية. فحيثما وجدت هذه البيانات، تكون مرافق معالجة هذه البيانات (البرامجيات الحاسوبية والحواسيب) غير قوية بما فيه الكفاية لمعالجة حجم البيانات. وثمة حاجة إلى تحسين إنقاذ البيانات والحصول عليها؛ وإلى قوائم جرد البيانات؛ وزيادة استخدام نظام المعلومات الجغرافية كأداة لتحسين الحصول على البيانات وإدماج نماذج تصغير النطاق ذات القدرة التحليلية العالية. ومن شأن جمع المعلومات ونشرها بشكل هادف ضمان استعمال المعلومات المتاحة بفعالية وتكييفها وفقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة.

٥٦- وتحتاج شبكات المراقبة الحالية إلى التحسين عموماً. وينبغي تحديد الخيارات المالية من أجل تحسين شبكات مراقبة الأحوال الجوية كوسيلة لتعزيز إتاحة البيانات ذات الصلة وإمكانية الوصول إليها. وأبرز بعض المشاركين أن العقبة الأساسية ليست هي بالضرورة تلك المتعلقة بإنشاء شبكة مراقبة، وإنما هي صيانة هذه الشبكة وتنظيم وتقاسم البيانات الناتجة عند توقف التمويل الخارجي. وشدد المشاركون على ضرورة زيادة الوعي لدى الحكومات بأهمية الشبكات لتلقي التمويل العمومي، وبتوسيع فرص حصول المستعملين ليس على بيانات الأرصاد الجوية فحسب بل أيضاً على البيانات الاجتماعية والاقتصادية في غير مجال المناخ، وهي بيانات تكتسي أهمية في تقييم مدى قابلية البلد للتأثر.

٥٧- وقد جرى التأكيد أيضاً في هذا الصدد على أهمية تكثيف التعاون بين مقدمي المعلومات المناخية، مثل دوائر الأرصاد الجوية، والمستخدمين القطاعيين لهذه المعلومات للتكيّف مع تغير المناخ. ودعا المشاركون إلى تقاسم جمع البيانات وشبكات المعلومات حيث يُمكن استخدام نظام مشترك لجمع المعلومات ونشرها في إطار اتفاقيات ريو الثلاث على المستوى الوطني بهدف استخدام الموارد الشحيحة بكفاءة.

٥٨- ولاحظ المشاركون غياب البيانات الاجتماعية الاقتصادية اللازمة لتقييم قابلية التأثر والتكيف تقييماً فعالاً، ودعوا إلى استحداث البيانات من أجل عمليات التقييم الاجتماعي - الاقتصادي، ووضع المؤشرات والأدوات ذات الصلة بغية تعزيز استخدام التقييم الاجتماعي - الاقتصادي بطريقة تناسب واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى، بمن في ذلك وزراء المالية والاقتصاد.

باء - الأساليب والأدوات

٥٩- وسلّط عدة مشاركين الضوء على الصعوبات التي تعترض استعمال نماذج الدوران العامة ذات القدرة التحليلية العالية وتقليص حجم التقنيات بسبب تكلفتها الباهظة من حيث الموارد المالية والبشرية. وإذا كانت هذه النماذج والسيناريوهات تقدم معلومات هامة عن التغيرات المناخية المحتملة في المستقبل وتمكّن من إجراء تقييم طويل الأجل لمخاطر المناخ على المستوى العام، فإن إسهامات النماذج الحالية لا يمكن أن تستعمل حصراً في تصميم تدابير ملموسة في مجال التكيّف. غير أن استخدام النماذج الدينامية ذات القدرة التحليلية العالية أو تقنيات تصغير النطاق الإحصائية قد يساعد في محاكاة التفاوتات المناخية المحلية وإجراء عمليات تقييم التأثيرات.

٦٠- إن عدم دقة معظم النماذج الحالية وتباين نتائجها يجعلان من الصعب جداً استخدام تلك النتائج كأساس للعمل من أجل التكيف. وثمة حاجة إلى تطوير نماذج أكثر دقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام نماذج متعددة

وتحليل تباين نتائجها سيساعدان على تعزيز إمكانية التوصل إلى قرارات مستنيرة بشأن قابلية التأثر والتكيُّف مع تغير المناخ. وثمة افتقار عموماً إلى الاتساق بين مختلف النماذج والسيناريوهات.

٦١- وأكد المشاركون مجدداً الحاجة إلى المعلومات العلمية الرصينة بشأن تغير المناخ الطويل الأمد وتقلب المناخ وقابلية المجتمع للتأثر. وأكدوا أيضاً الحاجة إلى تقييم دقيق للمخاطر يستند إلى الاحتياجات من التكيف مع منظور طويل الأمد وبنهج قائم على الأنظمة بما فيها التغذية المرتدة والروابط.

جيم - تقييم قابلية التأثر والتكيف

٦٢- يمثّل تقييم قابلية التأثر والتكيف أداة حيوية للتصدي لتغيُّر المناخ. إلا أن أحد الشواغل الرئيسية هو تقلص الدعم الدولي المتاح لتكييف هذه الأدوات مع ظروف كل دولة ومنطقة. وتوجد عدة خيارات لتحسين عمليات تقييم قابلية التأثر والتكيُّف وتطبيقها بنجاح فيما بعد. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة لتحسين عمليات التقييم والمنهجيات المتصلة بها متسقة مع العمل المضطلع به في إطار برنامج عمل نيروبي.

٦٣- وأكد المشاركون أهمية استخدام النهج القائمة على المشاركة من أجل فعالية تقييم وتنفيذ تدابير التكيف. وثمة جانب مهم يتمثل في الحصول على مساهمة أصحاب المصلحة، ولا سيما في الحالات التي قد تواجه فيها تدابير التكيّف صعوبات في أن يتقبلها المجتمع، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لاستخدام المياه المعاد تدويرها لسد النقص.

٦٤- وينبغي دمج نُهج تنازلية (قائمة على سيناريوهات) وتصاعدية (قائمة على تحليل قابلية التأثر في الوقت الراهن) وكذلك النظر في نُهج المشاركة المجتمعية لتقييم الاحتياجات من التكيف ووضع سياسات الاستجابة. وأشير إلى أن النُهج القائمة على المجتمعات المحلية تتيح، من وجهة النظر القطرية، الأسلوب الأكثر فعالية لبناء القدرات اللازمة لأنشطة التكيف العملية من خلال التنفيذ وعملية "التعلم بالممارسة". وبالتالي فإن النُهج التي يمكن أن تشكل أساساً لصياغة مشاريع التكيف والتي تستطيع أن تمثل الخيارات والمعوقات المحلية بصورة أفضل يجب أن تستند إلى تحليل مستويات التأثر الحالية وممارسات التكيف القائمة. ثم إنه ينبغي إشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل التقييم.

٦٥- ولاحظ المشاركون أيضاً غياب التقييم الاجتماعي - الاقتصادي الذي يشكل تكملة هامة لعمليات التقييم الموجودة، لا سيما وأنه تم الاعتراف بالفقر كأحد العوامل الرئيسية التي تزيد من قابلية التأثر. وينبغي ربط قابلية التأثر بالمناخ بالدراسات الاجتماعية - الاقتصادية، وعمليات التقييم الاجتماعي - الاقتصادي الدوري الطويل الأمد، والدراسات المتعلقة باستراتيجيات التصدي، وتقييم قابلية التأثر بحسب نوع الجنس. وينبغي للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية أيضاً أن تدمَج بشكل أفضل في جميع تقييمات قابلية التأثر والتكيف. ومن أجل تفادي سوء التكيف، يجب وضع آليات تُقر خيارات التكيف.

٦٦- ورغم إحراز تقدم في بعض المجالات، لا توجد استمرارية في حفظ القدرة على الاضطلاع بعمليات تقييم الآثار وقابلية التأثر. وفي العديد من البلدان كانت عملية تقييم الآثار وقابلية التأثر التي تتم في إطار إعداد وتقديم البلاغ الوطني الأول منفصلة عن تلك العملية المضطلع بها في إطار البلاغ الوطني الثاني. ثم إن الذاكرة المؤسسية لا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا أديرت العملية بصورة مستمرة، وهو ما يمكن أن يتم عن طريق إنشاء فريق خبراء

وطني يتألف من ممثلي كيانات مختلفة (منظمات عمومية وجامعات، وما إلى ذلك). وناقش المشاركون أيضاً مسألة عدم المتابعة لنتائج عمليات التقييم، من حيث تنفيذ مشاريع التكيّف التي جرى تحديدها ورصد التغيرات المتوقعة.

٦٧- وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الأقاليمي وبين الأقاليم بشأن وضع النماذج، والتقييم الاقتصادي وتقييم التكيف وتحديد التكاليف والمزايا المتعلقة بالآثار والتكيف.

٦٨- وسلط المشاركون الضوء على أهمية المعرفة التقليدية المتعلقة بالتكيّف، ولاحظوا ضرورة دمج هذه المعرفة بصورة أكبر في عملية التقييم والتخطيط والتنفيذ، ولا سيما من خلال إقامة شراكات مع المنظمات الشعبية. وهنالك بعض المبادرات لدعم هذا المجال وتحافظ أمانة الاتفاقية الإطارية على قاعدة بيانات بشأن استراتيجيات التكيُّف المحلية في موقع الاتفاقية الإطارية على شبكة الإنترنت[٨]، وعلى مجموعة من الأساليب والأدوات ذات الصلة. ويحافظ عدد من المنظمات الأخرى أيضاً على قواعد بيانات للمعلومات ذات الصلة.

٦٩- ثم إن دمج هذه المعرفة التقليدية في عملية تقييم التكيف ستستفيد من المزايا التي قد تكون للممارسات والتكنولوجيات التقليدية على التقنيات المستوردة، مثل كونها فعالة من حيث التكلفة، وقادرة على التكيّف مع الظروف المحلية، وسهلة النشر. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على الحاجة إلى إيجاد آليات فعالة لتبادل المعلومات بين مختلف مستعملي المعارف التقليدية.

رابعاً - الخطوات المقبلة الممكن اتخاذها

٧٠- حددت التوصيات الواردة في الفقرة ٧١ أدناه بتوجيه من رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ بوصفها خطوات أولى ملائمة لتنفيذ نتائج حلقات العمل الإقليمية واجتماع الخبراء. ولدى تقديم هذه التوصيات روعيت العناصر التالية:

(أ) تسليط الضوء على القضايا التي لقيت دعماً واسعاً في حلقات العمل الإقليمية وفي اجتماع الخبراء؛

(ب) تفادي الازدواجية مع ما يجري حالياً أو قد يقع مستقبلاً من دراسة للمسائل المتصلة بالتكيف في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ، وتحسين التآزر والتكامل مع هذه المسائل، بما فيها برنامج عمل نيروبي؛

(ج) تناول القضايا التي ليست متناولة بالتحديد في الدراسات الجارية بشأن التكيف بموجب الاتفاقية.

٧١- وفيما يلي توصيات يمكن لمؤتمر الأطراف أن يعتمدها في إطار القضايا المتصلة بالتنفيذ (انظر الفصل الثاني أعلاه):

---

(٨) http://maindb.unfccc.int/public/adaptation.

الموارد المالية

(أ) اقتراح إجراءات من أجل تبسيط الوصول إلى التمويل الحالي للتكيف، بما في ذلك تحسين القدرة على وضع مقترحات المشاريع؛

(ب) النظر في دورة مقبلة لمؤتمر الأطراف في حلول ممكنة من أجل سد الحاجة إلى موارد إضافية كافية وقابلة للتنبؤ مستدامة من أجل تيسير تكيف البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية مع الآثار السلبية لتغير المناخ، في سياق أي مناقشة بشأن التعاون الدولي بشأن تغير المناخ في المستقبل؛

التعميم

(ج) تشجيع دمج القضايا المتصلة بتغير المناخ وتدابير التكيف التي "لا ندامة عليها" في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني؛

(د) تقييم أفضل الممارسات والتجارب ذات الصلة في مجال الدمج على الصعيد الوطني والقطاعي والمحلي ونشر هذه الممارسات والتجارب؛

(هـ) تحديد إجراءات ترمي إلى دعم استراتيجيات التنفيذ بالنسبة لخطط العمل المنبثقة عن عمليات تقييم التكيُّف، ودمجها في السياسات والخطط الإنمائية المحلية والقطاعية والوطنية؛

(و) البدء في عملية لتوسيع نطاق التجارب الإيجابية لعملية برامج العمل الوطنية للتكيف لكي تستخدمها البلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً التي ترغب في وضع برامج أو استراتيجيات وطنية للتكيف تعطي الأولوية لدمج تدابير التكيف في الخطط الوطنية والقطاعية، مع مراعاة الدروس المستفادة من عملية إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف، وتجارب أخرى في مجال التعميم، إضافة إلى النتائج ذات الصلة المنبثقة من برنامج عمل نيروبي؛

التأمين

(ز) إسناد ولاية بإقامة حوار هيكلي بين مقدمي خدمات التأمين والأطراف، من أجل تقديم المشورة بشأن الإجراءات الملائمة والعملية المتصلة بالتأمين، بما في ذلك تبادل وجمع المعلومات المتعلقة بآليات نقل المخاطر. وينبغي التشديد في هذه العملية على الجمع بين الممارسين الحاليين ومقدمي خدمات التأمين في القطاعين العام والخاص وخدمات مالية أخرى مع وضع أصحاب المصلحة في مجال تغير المناخ لردود ملائمة من أجل تحسين دور التأمين بصفته أداة للتكيف؛

(ح) تحديد إجراءات خاصة متعلقة بالتأمين، منها التأمين الصغير، بوصفه حلاً عملياً للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ؛

(ط) تحديد إجراءات لتعزيز نهج ابتكارية جديدة إزاء تقاسم المخاطر ونقلها من شأنها دعم التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ؛

بناء القدرات، والتثقيف، والتدريب والتوعية العامة

(ي) إحالة القضايا المحددة المتعلقة ببناء القدرات، والتثقيف، والتدريب والتوعية العامة للنظر فيها في إطار بنود الأعمال ذات الصلة للهيئة الفرعية للتنفيذ (انظر الفصل الثاني، جيم أعلاه)؛

التعاون والتآزر

(ك) تنظيم مداولات أخرى بشأن المسائل المتصلة بالتعاون والتآزر (انظر الفصل الثاني، هاء أعلاه) على أساس طابعها الشامل لعدة قطاعات وضرورة الإشراك المباشر لأصحاب مصالح متعددين في التعامل مع القضايا المحددة ذات الصلة وتحديد إجراءات أخرى مركزة ومنسقة بشكل جيد. ويمكن البدء في هذه المداولات عبر تنظيم حدث دولي بمشاركة الأطراف وأصحاب المصلحة ذوو الصلة المعنيون بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب، إضافة إلى جهات فاعلة تنفذ اتفاقات أخرى بيئية متعددة الأطراف؛

(ل) اتخاذ إجراءات لتحسين العمل التعاوني مع الأوساط العاملة على الحد من خطر الكوارث في المجالات التي سيمكن فيها ذلك من مواصلة تقييم التكيف وعملية التنفيذ؛

القضايا التقنية والمنهجية

(م) إحالة القضايا المحددة المتعلقة بالمسائل التقنية والمنهجية من أجل النظر فيها في إطار أنشطة برنامج عمل نيروبي (انظر الفصل الثالث أعلاه).

٧٢- ويمكن لأي نتائج إضافية تُحدَّد في حلقات العمل وفي اجتماع الخبراء أن يُنظر فيها في دورة مقبلة للهيئة الفرعية للتنفيذ في إطار البنود ذات الصلة من جدول الأعمال.

- - - - -